



جامعة المرقب
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار

ELMERGIB UNIVERSITY

FACULTY OF ART & SCIENCE KASR KHIAR - LIBYA



مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية

Journal of Humanitarian and Applied Sciences

مجلة دورية نصف سنوية محكمة

في هذا العدد...

- علوم التدبير المدرسي: النظريات و أسئلة التأسيس
- ((دور المرشد النفسي في تحسين سلوك التواصل الاجتماعي لدى طفل التوحد))
- جماليات الفنون العربية الإسلامية وأثرها على الفنون الغربية الحديثة
- حصر الغطاء النباتي في الجنوب الليبي
- *Arabic Language Character Recognition Using Walsh-Hadamard Transform (WHT) vs. Discrete Fourier Transform (DFT)*
- *Fekete-Szegő Inequalities for Certain Subclasses of P-Valent Functions of Complex Order Associated with Fractional Derivative Operator*

العدد
8
ISSUE

ديسمبر 2019

DESEMBER 2019

kshj@elmergib.edu.ly

http://khsj.elmergib.edu.ly

+21892516762

المشرف العام

أ.النوري سليمان القماطي

هيئة التحرير

د. سالم محمد المعلول
رئيساً
د. إمحمد عطية يحيى
مدير التحرير
أ. علي محمد نجاح
سكرتير التحرير

اللجنة الاستشارية

أ.د. علي الحوات
أ.د. أحمد ظافر محسن
أ.د. عبدالمجيد خليفة النجار
أ.د. العربي علي القماطي
د. عبدالرحمن محمد إرحومة
د.الصادق المبروك الصادق
د.أبوراي محمد الجرنازي
د. حميدة ميلاد أبورونية

المراجعة اللغوية

د. أبو عجيلة رمضان عويبي
أ. يوسف دخيل علي
أ. عصام علي عواج
أ. عبدالرؤف ميلاد عبدالجواد

الإخراج والإشراف الفني

أ.أحمد عياد المنتصري



لا يسمح بإعادة إصدار محتويات المجلة أو نقلها أو نسخها بأي شكل من الأشكال دون

موافقة رئيس التحرير

إن كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة



قواعد النشر

حرصاً من هيئة التحرير على استخدام الأسلوب العلمي في كتابة البحوث والدراسات المراد نشرها، ينبغي اتباع القواعد التالية :

الغلاف ينبغي أن يحتوي على العنوان واسم الباحث (الباحثين) ، والدرجة العلمية وجهة العمل ، والدولة ، والبريد الإلكتروني ، وسنة النشر .

المتن يشتمل على ملخص للبحث (عربي - إنجليزي) يعكس لغة البحث لا يتجاوز ورقة واحدة.

تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم العلمي ، وهيئة التحرير أن تطلب من المؤلف بناء على اقتراح المحكمين بإجراء التعديلات المطلوبة على البحث قبل الموافقة على نشره .

ضوابط ومواصفات البحوث المقدمة للنشر:

1. أن يكون البحث أو الدراسة ضمن الموضوعات التي تختص بها المجلة .
2. ألا يكون البحث قد سبق نشره في إحدى المجلات أو مستلماً من أطروحة علمية أو يكون الباحث قد تناوله بعنوان آخر في وسيلة نشر أخرى ويوتق ذلك بتعهد خطي بهذا الخصوص .
3. فيما يخص البحوث العربية تكتب هوامش البحث وقائمة المراجع وفق دليل جمعية علم النفس الأمريكية **American Psychological Association (APA)** الطبعة الخامسة بالنسبة للبحوث العربية وتكون الطباعة على وجه واحد على ورق (A4) بخط (Traditional Arabic) بحجم (14) للنص مع ترك مسافة 1 بين السطور وتكون الهوامش 2.5 سم و مع ترك هامش 3 سم من جهة التجليد ،
4. فيما يخص البحوث باللغة الإنجليزية تكتب وفق نظام **Modern Language Association (MLA)** ، بحجم خط (12) بخط (Times New Roman) مع ترك مسافة 1 بين السطور مع وجود ملخص باللغة العربية في بداية البحث بحيث لا تزيد صفحات البحث 17 صفحة ي يكون التوثيق داخل المتن (اللقب ، السنة ، الصفحة) .
5. عنوان البحث يجب أن يكون مختصراً قدر الإمكان وأن يعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث التناول والإحاطة بأسلوب بحثي علمي ، وأن لا تزيد ورقات البحث عن 25 صفحة بما في ذلك صفحات الجداول والصور والرسومات وغيرها .
6. يجب على الباحث التقييد بأصول البحث العلمي وقواعده من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في آخر البحث ، وهو المسئول بالكامل عن صحة النقل من المصادر والمراجع المستخدمة ، وهيئة التحرير غير مسئولة عن أي نقل خاطئ "سرقاات أدبية وعلمية " قد تحدث في تلك البحوث .
7. البحوث المقدمة للمجلة تخضع للتقييم من قبل متخصصين بشكل يضمن التقييم العلمي، ويتطلب من الباحث مراعاة سلامة بحثه من الأخطاء اللغوية والإملائية .
8. تلنزم المجلة بإشعار الباحث بقبول بحثه إن كان مقبولاً للنشر أو قابلاً للتعديل بعد التقييم على أن يرسل الباحث إذا قبل بحثه سيرة ذاتية (CV) مختصر قدر الإمكان يتضمن الاسم الثلاثي - والدرجة العلمية - والجامعة والكلية والقسم - وأهم المؤلفات إن وجدت - البريد الإلكتروني - والهاتف .

9. البحوث المقدمة للمجلة لا تعاد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ، وهي تعبر عن رأي أصحابها فهم المسئولون عنها أدبيا وقانونيا ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة .
10. المجلة تنشر كل ما يتعلق بالجمال العلمي والبحثي وما يتعلق بالمؤتمرات والندوات والأنشطة الأكاديمية وملخصات الرسائل العلمية ونقد الكتب على أن لا تزيد عن خمس صفحات مطبوعة
11. إشعار الباحث بقبول بحثه وإرجاعه للتصحيح أو الإضافة أو التعديل على أن يقوم بتزويد المجلة بنسخة من البحث في صورته النهائية على قرص مدمج (CD) .
12. تعتبر البحوث قابلة للنشر من حيث صدور خطاب صلاحية النشر وتحال إلى الدور بانتظار الطبع حسب أولوية الدور وزخم الأبحاث الحالية للنشر .
13. يزود الباحث بنسخة من إعداد المجلة التي نشر بها بحثه .

هيئة تحرير المجلة

افتتاحية العدد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر هيئة محرر مجله العلوم الإنسانية و لاجتماعية و العلمية أن تقدم الى القراء الكرام العدد الثامن بعد ان يم تعديل اسمها الى مجله العلوم الإنسانية و التطبيقية بدلا من العنوان السابق بناء على ملاحظات القراء الكرام.

باين هذا العدد حافلا بمجموعة من البحوث و الدراسات المتنوعة في مجالس العلوم الإنسانية و التطبيقية أملس أن يجد القارئ الكريم في هذا العدد مبتغاه.

وفي إطار تطور المجله بعد ان بالت المجله الاعياد الدولى و الاعياد العرى فإننا نعيد تذكير السادة الباحث و المهتمس بالبحث العلمى بسياسة المجله التى تعمل على تقديم أفضل البحوث و الدراسات وفق مهجية علمية و تقديم مادة مفيدة من أجل يجويد و يحسس الإنتاج العلمى بحيث تكون الدراسات و البحوث تتناول موضوعات شتى في مجتلف ميادس المعرفة سواء في مجال العلوم الإنسانية أو التطبيقية.

كما نذكر السادة الباحث فإن المجله تفتح أبوابها لاستقبال المزيد من الإنتاج العلمى الرصص سواء على المستوى المحلى أو العرى أو الدولى، وفي الوقت نفسه نعتذر للسادة الباحث النس قدموا بحويهم ولم ييم استكمال تقييمها نظرا للظروف التى يمر بها البلاد فإننا سننير الصالح منها في الاعداد القادمة بعون الله تعالى.

والله ولى التوفيق

التباين في الدين وأثاره المترتبة على النفقة والميراث

أ. محمد محمد محمد رجب

قسم اللغة العربية و الدراسات الإسلامية

كلية الآداب والعلوم و العلوم قصر الأخيار/جامعة المرقب

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن الفقه الإسلامي نظام شامل متكامل يحدد للإنسان الطريق الأمثل الذي ينبغي أن يحكم تصرفاته، سواء في خاصة نفسه، أو في صلته بالله تعالى، أو في علاقاته بالمجتمع الذي يعيش فيه، ولطالما ظلت العديد من أبواب هذا الفقه مصدراً لصياغة جملة من القوانين في البلاد العربية والإسلامية بعدما تطورت النظم والتشريعات في المجتمعات المعاصرة خلال القرنين الماضيين، ولعل أبواب النكاح خير دليل على ذلك، فهذه الأبواب تشتمل على الأحكام المتعلقة بالزواج والطلاق وما يتفرع عنهما من عدة ونسب ونفقة وميراث وما إلى ذلك مما لا تحفى أهمية معرفة حلاله من حرامه في حياة الإنسان، وقد صار يطلق في الوقت الحاضر على هذه المسائل مجتمعة مصطلح الأحوال الشخصية، وقد تسمى أيضاً أحكام الأسرة، ومما لا شك فيه أن الاستمرار في دراسة هذه المسائل بجزئياتها المختلفة سيجعل منها مصدراً متجدداً للتشريع على مر العصور، فإذا ما أخذنا الجزئية محل هذا البحث فإننا سنجد أن العديد من مسائل الزواج وما يتفرع عنه لا تخلو من أثر لاختلاف الدين على أحكامها، فمن ذلك اختلاف الدين بين الرجل والمرأة المراد الزواج بها، قد يكون له أثر في مشروعية العقد، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۚ وَلَا مَآءُ مُؤْمِنَةٍ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا وَءُ أَغْبَتِكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا وَءُ أَغْبَتِكُمْ ۚ وَآلِيكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِّلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾ (البقرة: 219)، واختلاف الدين بين الولي والمرأة المراد تولي عقد زواجها، قد يكون له أثر في صحة العقد، قال - تعالى - : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧٢﴾﴾ (التوبة: 72)، وقال - جلّ شأنه - : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٤﴾﴾ (الأنفال: 74)، واختلاف الدين بين الوارث والمورث، والذي قد يكون له أثر في منعه من الإرث، يُروى أن النبي - صلى

الله عليه وسلم - قال: " لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم "، متفق عليه ، وهكذا فالموضوع بجزئياته كلها يحتاج إلى عدة أبحاث، وليس بحثاً واحداً؛ لذلك يرى الباحث الاقتصار في هذه البحث على أثر التباين في الدين بين المسلم وغير المسلم في مسائلتين هي التباين في النفقة والميراث، والمنع من الإرث، وسيطلق في عرض هذا الموضوع من فرضية وتساؤل:

فأما الفرضية فهي أن الاختلافات الفقهية كانت في أحيانٍ كثيرة محمودة؛ لأنها أسهمت في إثراء اختبارات أهل الاختصاص من مشرّعين ومفتين وسواهما كل في مجاله.

أما التساؤل فهو الآتي: هل تنوّعت وتباينت نصوص المعروضة مثلما تعددت واختلفت آراء الفقهاء في المسائل المعروضة محلّ البحث؟ أم أن تلك النصوص انصبت على اجتهاد فقهي بعينه في كل مسألة؟ سأحاول الإجابة عن هذا التساؤل ضمن مطلبين، يخصّص الأول منهما لبيان التباين في الدين بين المسلم، وغير المسلم و أثره في استحقاق النفقة، وبأبي الكلام في الثاني عن مدى التباين في الدين بين المسلم، وغير المسلم و أثره في الميراث، وذلك على النحو الآتي:

الطلب الأول: الآثار المترتبة عن تباين الدين في النفقات

الفرع الأول : أثر في نفقة الزوجية

الطعام و الشرب و المسكن و الملابس كلها مقومات للحياة يحتاج إليها الإنسان ، و لا يستطيع الا ستغناء عنها لكي يستمر عيشه و يقدر على القيام بأعباء الحلية اليومية من تشاطات مختلفة ..
والزوج مسئول عن توفير هذه الحاجيات لزوجته و أولاده ، فيما يعرف بالنفقة الزوجية و نفقة الأولاد .

* النفقة لغة: الإخراج و هي مشتقة من النفوق ، و نفوق أي هاللكها ، و نفق الشيء أي فني . (المرجاني ، التعريفات ، 708/1،الرافعي، المصباح المنير، 850/2،القنوي ، أنيس الفقهاء، 1 / 168) .

و شرعاً : ما يلزم المرء صرفه لمن عليه مئونه (طعمه) من زوجته أو اولاده أو دابته و هي اسم للشيء الذي ينفقه الرجل على عياله من طعام و كسوة و سكنى . (المرجاني ، التعريفات ، 708/1،ابن نجيم ، البحر الرائق ، 4 / 188).

والنفقة تجب للإنسان على غيره ، وأسباب وجوبه : الزوجية و القرابة والملك . (السرخسي ، المبسوط، 5 / 180) ، (الشريفي،مغني المحتاج، 3/ 425) ، وستكلم هنا عن نفقة الزوجة و نفقة الأقارب .

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب نفقة الزوجة المسلمة على زوجها المسلم (الكاساني ، بدائع الصنائع،5/14)، (السرخسي ، المبسوط ، 5 / 181-180)، (ابن جزى ، القوانين الفقهية ، 1 / 147-148)،(النووي، روضة الطالبين ، 9 / 40)، (الشيرازي، المهذب ،

159/2)،(ابن قدامة ، المغني ، 8 / 156) ، و ثبت ذلك بالقرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

سَكَنتُمْ مِّنْ وَّجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ فَإِن أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزِيعُ لَهُ الْآخَرَى ﴿٥﴾ [سورة الطلاق آية 5] وقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [سورة البقرة آية 231]، وقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [سورة الطلاق آية 6]

وقد ثبت بالسنة أيضا حق الزوجة بالنفقة و وجوبها على الزوج ، فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : (جاءت هند بنت بن ربيعة فقالت : يا رسول الله إنأبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتي إلا ما أخذت من ماله بير علمه . فهل علي في ذلك جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ - : خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك و يكفي بتميك) . (مسلم ، صحيح مسلم، 3/ 1338)

وعن جابر رضي الله عنه - أن رسوالله ﷺ - خطب الناس فقال : (اتقوا اله في النساء ... إلى قوله -وهلن! عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) . (مسلم ، صحيح مسلم ، 2/ 890)

وقد أجمع أهل العلم على وجوب نفقة الزوجة على زوجها . (الكاساني ، بدائع الصنائع، 4/ 16) ، (ابن قدامة ، المغني ، 8/ 156)

ثم إن المرأة قد قرغت نفسها لحق زوجها فكانت كفايتها عليه . (الكاساني ، بدائع الصنائع، 4/ 16). كما أنه لا خلاف في وجوب نفقة الزوجة الكتابية علة زوجها المسلم ، والدليل على ذلك العموم في النصوص السابقة ، فإنها ليست مقيدة بإسلام الزوجة ، و بالتالي تدخل الكتابية بعموم النص و تكون نفقتها واجبة على زوجها .. (السرخسي، المبسوط، 5/ 226)، (النووي، روضة الطالبين، 9/ 40)، (ابن قدامة ، المغني ، 8/ 162).

لكن الخلاف بين الفقهاء في وجوب النفقة على الزوجة في حالة ردة أحد الزوجين أو إسلام أحدهما دون الآخر على النحو التالي :

أولا : في حالة إسلام الزوجة و إباء الزوج الإسلام

الرأي الأول : إذا وقعت الفرقة بين الزوجين بسبب إسلام المرأة و إباء الزوج الإسلام فإن النفقة واجبة للزوجة مدة العدة ، سواء أسلم الزوج أو انتهت العدة بعدم إسلامه ، وهو رأي الحنفية ، والقول المختار عند المالكية ، والصحيح عند الافعية ، والحنابلة .. (السرخسي ، المبسوط ، 5 / 200) ، (المواق ، التاج و الإكليل ، 3 / 478)، (الشرازي، المهذب/ 2/ 160)، (الشربيبي ،مغني المحتاج ، 3 / 403)، (ابن قدامة ،عبد الله بن أحمد ، عمدة الفقه، 1 / 113).

و استدلوا بما يلي :

1- أن الزوج ارتكب معصية بإيائه الإسلام ، و إيائه كان السبب في حصول الفرقة بين الزوجين ، مع قدرته على إبقاء زوجته في عصمته لو أنه أسلم ، ثم إن تحرير استمتاعه بها كان بسبب معصية كان هو سببها فوجب نفقتها عليه . (الشرازي، المهذب ، 2 / 160).

2- إن الزوج بإيائه الإسلام قد فوت إمساك زوجته بالمعروف ، فكان واجباً عليه تسريحها بإحسان ، على زوجته من التسريح بإحسان . (السرخسي ، المبسوط ، 5 / 201).

الرأي الثاني: إذا وقعت الفرقة بين الزوجين بسبب إسلام المرأة و إباء زوجها الإسلام فإنه لانفقة لها على زوجها ، وهو رأي الشافعية في قول والمالكية في قول و ابن القيم . (المواق ، التاج و الإكليل ، 3 / 478) ، (الشرازي، المهذب ، 2 / 160). (ابن القيم ، أحكام أهل الذمة ، 2 / 662).

و استدلو بما يلي :

1- إن الفرقة حصلت بسبب الزوجة ، وهو إسلامها ، وبه يجرم تمكينه منها ، حتى ولو كان إسلامها طاعة ، فإن حج الزوجة بغير إذن زوجها طاعة أيضاً وهو كذلك مسقط للنفقة . (الشرازي، المهذب ، 2 / 160).

2- إن المرأة بإسلامها تبين من زوجها ، والائتن لانفقة لها . (المواق ، التاج و الإكليل ، 3 / 468).

وقد ردت هذه الأدلة بم يلي :

1- إن إسلام الزوجة وقته مضيق ، أما الحج فوقته موسع فلا قياس . (الشرازي، المهذب ، 2 / 160) ، (الشريني، مغني المحتاج ، 3/201).

2- إنه عند إباء الزوج الإسلام تنتظر المرأة فترة العدة ، مع حرمة المعاشرة ، فإن أسلم قبل انقضائها فالنكاح باق على حاله دون حاجة إلى عقد ومهر جديدين ، فتكون كالمطلقة طلاقاً رجعيّاً و بالتالي تجب لها النفقة . (المراجع السابقة).

وقد ارتأى ابن القيم - رحمه الله - أن المرأة في حال إسلامها لها الخيار في أن تنتظر إسلام زوجها مهما طالت المدة مع حرمة المعاشرة الزوجية - فلا نفقة لها في هذه الحالة ، ويعلل ابن القيم رأيه قائلاً: (لأنه - أي الزوج - ليس زوجاً مأكلاً لعصمته من كل وجه ، ولا يحتاج إذا أسلم إلى ابتداء عقد يحتاج فيه إلى ولي وشهود ومهر بل إسلامه بمنزلة قبوله للنكاح و انتضارها بمنزلة الإيجاب). (ابن القيم ، أحكام أهل الذمة ، 2 / 662).

الرأي الراجح:

بعد استعراض أدلة كل فريق يتبين لي أن أدلة الفريق الأول أقوى و بالتالي تجب نفقة العدة للزوجة على زوجها في حال إسلام الزوجة و إباء الزوج الإسلام و الله أعلم .

ثانياً: في حالة إسلام الزوج و إباء الزوجة الإسلام

الرأي الأول: إذا أسلم الزوج و كانت زوجته من غير أهل الكتاب و أبت الإسلام، فقد ذهب الحنفية و المالكية و الشافعية في قول، والحنابلة إلى عدم وجوب النفقة على الزوجة، أما السكني فلا تستقط ؛ لأنها حق للزوج على زوجته . (السرخسي ، المبسوط ، 5 / 200) ، (المواق ، التاج و الإكليل ، 3 / 478) ، (الدرير، الشرح الكبير، 2 / 268) ، (الشرازي، المهذب ، 2 / 160) ، (ابن قدامة، عمدة الفقه ، 1 / 113).

و استدلووا:

بأن الفرقة حصلت بسبب إباء لزوجة الإسلام والزوج في هذه الحال لا يُمكن من امرأته فتكون الزوجة في حكم الناشز و الناشز لا نفقة لها لا رتكابها معصية أوجبت الفرقة. (المراجع السابقة).

الرأي الثاني: أن النفقة تجب للزوجة في حال إسلام الزوج و إباؤها الإسلام ، وهو رأي الشافعية في قول آخر ، والسبب أنه لا ذنب لها بإسلام زوجها و الفرقة حصلت بسببه ، ثم إنّ هناك أملاً بإسلامها في العدة . (الشريبي، مغني المحتاج ، 3 / 201).

أما ابن القيم فيرى أنه في حالة إسلام الزوج و إباء المرأة الإسلام فإنه يفرق بينهما إن اختارت الفرقة وعدم الانتظار لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَسْئَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا دَالِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة الممتحنة آية 10] فلا نفقة ، وهو راجح والله أعلم. (ابن القيم ، أحكام أهل الذمة ، 2 / 663).

ثالثاً: في حالة ردة أحد الزوجين وكان الزوج هو المرتد

الرأي الأول: تجب النفقة للزوجة على زوجها حتى تنقضي العدة ما دام الزوج لم يقتل، وهو رأي الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة. (الكاساني ، بدائع الصنائع ، 4 / 16-17 ، الشيرازي ، المهذب ، 2 / 160 ، الشريبي ، مغني المحتاج ، 3 / 402 ، ابن قدامة ، عمدة الفقه ، 1 / 113).

و استدلووا بما يأتي :

إن الفرقة وقعت بسبب من الزوج وهو هنا سبب محذور و لا ذنب للزوجة حتى تحرم من النفقة ، ومع كَوْن المعاشرة الزوجية محرمة بينهما إلا أنه يملك معاشرتها في أي وقت يرجع فيه عن رده ما دامت في فترة العدة . (المراجع السابقة).

الرأي الثاني : لا تجب نفقة الزوجة على زوجها في حال رده إلا إذا كانت المرأة حاملاً ، و دليلهم أن المرأة تبين من زوجها حال رده و البائن لا نفقة لها وهو رأي المالكية. (الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، 2 / 425 ، المواق ، الناج و الإكليل ، 4 / 166).

الرأي الرابع :

يتبين لي مما سبق أن الرأي الرابع هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهو استحقات الزوجة للنفقة فهي ام ترتكب ذنباً ، والفرقة حصلت بسبب معصية الزوج و اله تعالى أعلم بالصواب.

رابعاً: في حالة ردة أحد الزوجين وكانت الزوجة هي المرتدة

الرأي الأول : ان الزوجة المرتدة لاحق لها في النفقة على زوجها ، وهو رأي الجمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (الكاساني ، بدائع الصنائع ، 4 / 17 ، المواق ، الناج و الإكليل ، 4 / 166 ، الشيرازي ، المهذب ، 2 / 160 ، ابن قدامة ، المغني ، 7 / 133 ، ابن قدامة ، عمدة الفقه ، 1 / 113-114).

و استدلووا بما يلي :

- 1- إن المرأة بارتدادها منعت زوجها من التمكن منها ، فتكون في الناشز فلا نفقة لها .
 - 2- إن الفرقة ذقت بسبب معصية الزوجة ، وهي بذلك تستحق العقوبة والحرام كالقاتل يحرم من الميراث بسبب قتله مورثه ؛ لأنّ من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه .
- الرأي الثاني :** إن الزوجة تستحق النفقة ؛ لأنها مزالت في عصمته خلال فترة العدة ، ولا يسمح لها بالزواج بآخر فيبي محبوسة على زوجها ، وهو القول الثاني للحنفية.(الكاساني ، بدائع الصنائع ، 4 / 17).

الرأي الراجح:

و الرأي الراجح هو رأي الجمهور لقوة أدلتهم ، ولأنّ الزوجة ارتكبت محظوراً بردتها فناسب ذلك حرمانها من النفقة والله أعلم.

الفرع الثاني

أثره في نفقه الأقارب

اختلف الفقهاء في طبيعة القرابة الموجبة للنفقة على النحو الآتي :

أولاً: الحنفية:

تجب النفقة عند الحنفية على الأقارب المحرمين للزواج ، أي لكل ذي رحم محرم ، لقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [سورة النساء آية 36] ، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [سورة البقرة آية 231] ومعنى الآية أنّ النفقة واجبة لكل ذي رحم فقير على من يرثونه ، وكلمة (على) للإيجاب . (السرخسي ، المبسوط، 5 / 223 ، ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، 3/629، ابن نجيم ، البحر الرائق ، 4 / 233) .

ثانياً: المالكية:

تجب النفقة عند المالكية للأصول والفروع المباشرين فقط ، فتجب للوالدين على أولادهما ، وللأولاد على والديهم ، ولا تجب للأجداد والجدات ولا لأولاد (الدردير، الشرح الكبير، 2/522-524) ، لقوله تعالى : ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [سورة النساء آية 36] ، و قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة آية 231]

ثالثاً: الشافعية:

تجب النفقة عند الشافعية للأصول و إن علوا و للفروع و إن نزوا ، لأن اسم الوالدين يشمل الآباء والأجداد (الشيرازي، المهذب، 2/166، الشربيني، مغني المحتاج، 3/446-447)، قال تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة الحج آية 76] و قوله تعالى: ﴿يَلْبَسِينَ عَادَمَ﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه : (أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه و سلم فقال : يا رسول الله عندي دينار فقال : أنفقه على نفسك ، قال : عندي آخر ، فقال : أنفقه على ولدي ، قال : عندي آخر ، فقال : أنفقه على أهلِكَ ، ...) . (البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، 7 / 466 ، أبي داود ، سنن أبي داود، 2/132 ، قال عنه الألباني حديث حسن ، الألباني ، مختصر إرواء الغليل ، 1/172) .

رابعاً: الحنابلة:

تجب النفقة عند الحنابلة لكل قريب يرث قريبه بالفرض أو التعصيب ، ولا يشترط المحرمية ، فتجب النفقة على الأصول والفروع ، والحوالشي كاخوة وأبنائهم و الأعمام و أبنائهم ، فابن العم مثلاً يستحق النفقة على ابن عمه لأنه وارث عند الحنابلة.(الخواشي : الأقار من غير ذوي عمودي_الأصول والفروع -كالاخوة و أبناء الإخوة ، السرطاي، شرح قانون الأحوال

الشخصية، 3 / 614) ، (ابن قدامة، المغني ، 8 / 168-170) و ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [سورة البقرة آية 231].

ومن النفقة أتحاد الدين ، وقد اختلف الفقهاء في اشتراط اتحاد الدين للإنفاق على القريب على النحو التالي :
القول الأول : لا يشترط اتحاد الدين في وجوب نفقة القريب على قريبه، فينفق المسلم على قريبه الكافر وينفق الكافر على قريبه المسلم ، وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية و الشافعية و أحد قولي الخنابلة واستدلوا عليه بما يلي :
(المرغيناني، الهداية ، 2 / 39-40 / ، الكاساني، بدائع الصنائع، 4 / 30-36، السرخسي ، المبسوط ، 5 / 222-226 ، ابن الجزري ، القوانين الفقهية ، 148/1، الدردير ، الشرح الكبير، 2 / 522 ، النووي ، روضة الطالبين ، 9 / 83، الشريبي ، مغني المحتاج ، 3 / 447، ابن قدامة ، المغني، 8 / 170).

1- عموم الأدلة التي تدل على وجوب الإنفاق كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [سورة الإسراء آية 23]، ولا شك أن الإنفاق عليهما من الإحسان، كما أنهما يتأذيان بترك الإنفاق. (الكاساني، بدائع الصنائع ، 4 / 30)

2- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة لقمان آية 14] ، وليس من المعروف ترك الوالدين الفقيرين من غير نفقة .

3- ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ - قال : لهند زوجة أبي سفيان حين شكت إلى رسوله شح زوجها ، فقال : (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك) (سبق تخريجه)، وجه الدلالة أنه مطلق سواء كان الولد مسلماً أو كافراً .

4- قول الرسول ﷺ : (أطيب ما يأكل الرجل من كسبه و ولده من كسبه) . (أبو داود ، سنن أبي داود ، 3 / 288 ، قال عنه الاباني : حديث صحيح)، مما يدل على أنّ الولد ملك لوالده ، فتجب نفقته عليه سواء كان مسلماً أو كافراً .

5- إجماع أهل العلم على أنّ نفقة الوالدين الفقيرين واجبة على أولادها وهو مطلق سواء اختلف الدين بين الآباء و أولادهم أم لا . (ابن قدامة ، المغني ، 8 / 169).

6 - ثم إن القريب بعضٌ من قريبه ، والإنسان لا يمنع نفقة نفسه بسبب الكفر وكذلك لا يمنع نفقة جزئه أو بعضه بمانع الكفر. (المرغيناني، الهداية، 2 / 46) .

7- قياساً على نفقة الزوجة. (المرغيناني، الهداية، 2 / 46) .

وقد رجّح ابن القيم هذا الرأي قائلاً: (الصحيح وجوبها مع اختلاف الدين) . (ابن القيم ، أحكام أهل الذمة، 2 / 907).

و قد استثنى الحنفية الأقرار من غير الأصول و الفروع ، فاشتراطوا اتحاد الدين لعدم أهلية الإرث. (السرخسي ، المبسوط، 5 / 226).

القول الثاني: يشترط اتحاد الدين لوجوب النفقة على الأقارب وهو قول المعتمد عند الحنابلة و استدلوها بما يلي: (ابن قدامة ، المغني، 8 / 170) .

1- قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ الي قوله تعالى ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [سورة البقرة آية 231] ،

2- فلا تجب النفقة للقريب مع اختلاف دينه لعدم الإرث تعدد من باب البر والصلة ، فلا تجب مع اختلاف الدين.. (ابن قدامة ، المغني، 8 / 170) ، أمنا بالنسبة للنفقة على القريب المحارب فإنها غير واجبة مع اختلاف الدين ، وذلك ؛ لأن الله تعالى نمانا عن بر من يقاتلنا ، وهو رأي الجمهور باستثناء الكاساني من الحنفية الذي لم يجعل اختلاف الدار مسقطاً للنفقة ، وبالتالي تجب النفقة للمسلم على قريبه الذمي والحربي وبالعكس . (الكاساني ، بدائع الصنيع، 4 / 36-37 ، الشريبي، مغني المحتاج، 3/447 ، ابن قدامة، المغني، 7 / 133) .

الرأي الراجح:

يتزجح لي رأي جمهور الفقهاء وهو وجوب النفقة مع اختلاف الدين لقوة أدلتهم ، فالنصوص التي استدلوها بها بعضها مطلقة وبعضها واردة في بر الوالدين الكافرين، وقد رد على استدلال بعض الحنابلة بقول تعالى ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [سورة البقرة آية 231]، بأن المراد بـ (مثل ذلك) نفي المضارة وهو رأي ابن عباس والله أعلم. (الشريبي، مغني المحتاج، 3 / 447) . المطلوب الثاني: الآثار المترتبة عن تباين الدين في الميراث

ينشأ اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم إما بكفر أصلي أو ارتداد المسلم أو إسلام الكافر، و نظام الإرث يحتل أهمية كبيرة في التشريع الاسلامي ، فما حكم التوارث بين الأقارب في حال إختلاف الدين بين الوارث والمورثله ؟
الفرع الأول : مفهوم الميراث:

الميراث شرعاً: (حق فابل للتجزي يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينهما أو نحوها) (النفراوي، الفواكه الدواني، 2 / 249) ، وعلم الميراث أو علم الفرائض : هو علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل في التركة). (ابن عابدين ، حاشية رد المحتار، 6 / 757)

الفرع الثاني: الميراث بين الكافر و المسلم:

انعقد الإجماع على عدم جواز إرث الكافر من المسلم لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكفر المسلم) (مسلم ، صحيح مسلم، 3/1338) وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، و مروى عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة والتعابيين رضون الله عليهم أجمعين. (السرخسي، المبسوط، 30/30 ، الجصاص، أحكام القرآن، 3 / 36 ، ابن عبد البر ، التمهيد، 9 / 164 ، الأزهرى، صالح عبد السميع، الثمر الداني ، شرح رسالة القيروني ، 1 / 641 ، الشريبي ، مغني المحتاج ، 3 / 23 ، النووي ، شرح النووي على صحيح مسلم ، 11 / 52 ، ابن قدامة ، المغني، 6 / 246 ، البهوتي، كشف القناع، 4 / 476) .

لكن إذا أسلم الكافر قبل قسمة تركة المسلم المتوفى، فقد ذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية ورأي للمالكية والشافعية إلى أنّ الكافر لا يرث المسلم حتى ولو أسلم الكافر قبل قسمة التركة، ودليلهم قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) (سبق تخريجه)، وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ (النساء: 12)، فملكية الإرث تتحدد من وقت موت المورث ولا عبرة بتقسيم التركة. (القرطبي، الكافي، 560/1، الجصاص، أحكام القرآن، 41/3، الشرواني، عبد الحميد، حواشي الشرواني، 416/6، زكريا الأنصاري، فتح الوهاب، 14/2)

أما الحنابلة والمالكية في الرواية الثانية فقد ذهبوا إلى أنّ الكافر إذا أسلم قبل قسمة التركة فإنه يرث مورثه، أما إذا قسّمت التركة ثم أسلم فإنه لا يرث شيئاً، فإذا قسّم بعض التركة قبل إسلامه وبقي البعض الآخر من غير تقسيم وأسلم، ورث مما بقي، ودليلهم قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم له، وكل قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام) (أبو داود، سنن أبي داود، 126/3، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، 831/2، قال عنه الألباني حديث صحيح، الألباني، مختصر إرواء الغليل، 339/1)، ثمّ إنه في الحكم بتوريثه ترغيباً له في الدخول في الدين الإسلامي. (ابن عبد البر، التمهيد، 52/2، البهوتي، كشاف القناع، 477/4، ابن قدامة، المغني، 248/6-249)

وقد روى ابن عبد البر في التمهيد عن يزيد بن قتادة قال: (إنّ إنساناً من أهله مات على غير دين الإسلام، فورثته ابنتي دوني، وكانت على دينه، ثمّ إنّ جدي أسلم، وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ فتوفى وترك نخلاً، ثمّ إن أختي أسلمت فخاصمتني في الميراث إلى عثمان، فحدّث عبد الله بن أرقم أن عمر قضى أنّ من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فإنه يصيبه، فقضى له عثمان، فذهبت بالأولى وشاركتني في الآخرة). (ابن عبد البر، التمهيد، 57/2).

الرأي الراجح:

يتّجّح لي قول الجمهور بعدم أحقية الكافر إذا أسلم بتركة مورثه حتى ولو قبل التقسيم، لقوة أدلة الجمهور، ولأنّ الموارث في الإسلام لا عبرة فيها للقسمة أو عدمها كما قال الجصاص. (الجصاص، أحكام القرآن، 41/3)

الفرع الثالث: الميراث بين المسلم والكافر:

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنّ المسلم لا يرث الكافر. (السرخسي، المسبوط، 30/30، الزرقاني، شرح الزرقاني، 155/3، الشافعي، الأم، 86/4، ابن قدامة، المغني، 246/6، البهوتي، كشاف القناع، 476/4). وقد أورد الإمام مالك الإجماع على منع المسلم ميراث الكافر فقال: (الأمر مجتمع عليه عندنا، والسنة التي لا اختلاف فيه، والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أنه لا يرث المسلم الكافر بقرابة ولا ولاء ولا رحم). (مالك، الموطأ، 520/2)

واستدلوا بما يلي:

- 1- قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم). (سبق تخريجه)
- 2- ثمّ إنّ الولاية منتفية بين الكفار والمسلمين، والإرث فيه معنى ولاية ونصرة، فلا يرث أحدهما الآخر (السرخسي، المسبوط، 30/30-31، ابن حجر، فتح الباري، 50-51، ابن قدامة، المغني، 246/6)، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا

تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴿ (المائدة: 51)

الرأي الثاني: وقد ذهب بعض الصحابة والتابعين إلى أحقية المسلم في ميراث الكافر، منهم معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان من الصحابة، وسعيد بن المسيب ومُجَدِّد بن الحنفية من التابعين رضوان الله عليهم أجمعين. (السرخسي، المسوط، 30/30، ابن قدامة، المغني، 246/6، الصنعاني، سبل السلام، 98/3)

واستدل هذا الفريق بما يلي:

1- ما روي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه أتى في ميراث يهودي وله وارث مسلم فَوَرَّثَهُ وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الإسلام يزيد ولا ينقص). (أبو داود، سنن أبي داود، 126/2، الحاكم، المستدرک على الصحيحين، 383/4، سنن البيهقي، 205/6، ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، 284/6، قال عنه الألباني حديث ضعيف، الألباني، السلسلة الضعيفة، 252/3، ضعيف أبي داود، 287/1).

2- قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (الإسلام يعلو ولا يعلى). (سبق تخريجه)

3- قياساً على إباحة زواج المسلمين بنساء أهل الكتاب وحرمة نكاح أهل الكتاب لنساء المسلمين. (ابن قدامة، المغني، 246/6)

الرأي الرابع:

الرأي الرابع هو رأي الجمهور - والله أعلم - لقوة أدلتهم، فحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)⁽⁵⁾ صريح في منع توريث المسلم من غير المسلم، قال النووي: (ولعل هذه الطائفة - يقصد القائلين بأن المسلم يرث الكافر - لم يبلغها هذا الحديث). (النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، 52/11)

و إن ما استدلو به أصحاب الرأي الثاني من أحاديث يمكن الرد على ذلك على نحو الآتي:

إن المقصود من حديث (الإسلام يزيد ولا ينقص) (سبق تخريجه) ، فيحتمل أن المقصود به أن الإسلام يزيد لكثرة من يدخل فيه، ولا ينقص لقلته من يرتدون عن هذا الدين كما قال ابن قدامة. (ابن قدامة، المغني، 246/6)

ثم إن المقصود بحديث: (الإسلام يعلو ولا يعلى) (سبق تخريجه)، أنه من حيث القوة والغلبة والعاقبة، وأن المراد فيه فضل الإسلام على غيره. (السرخسي، المسوط، 30/30)

وقد روي عن عمر قوله عن أهل الديانات الأخرى: (لا نرثهم ولا يرثونا) . (مالك، موطأ مالك، 519/2، البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، 218/6)، و قال ابن قدامة: (وهو الصحيح عن عمر). (ابن قدامة، المغني، 246/6)

أما قياسهم على إباحة زواج المسلم بالكتابية وحرمة زواج الكتابي بالمسلمة فهو قياس مع الفارق، فالتوارث مبني على الموالاة، ولا موالاة بين الكافر والمسلم، أما النكاح فهو نوع استخدام. (ابن حجر، فتح الباري، 50/12-51، الشرييني، مغني المحتاج، 24/3)

الفرع الرابع: الميراث بين المسلم والمترد:

فَرَّقَ العلماء في توريث مال الكافر والمترد وسبب ذلك خلافهم في كون المترد هل يعتبر مسلماً قد مات أو كافراً؛ فمن قال بميراث المسلم من المترد اعتبر المترد مسلماً قد مات والمسلم يرث المسلم ومن قال بعدم التوارث بينهما اعتبر المترد كافراً والمسلم لا يرث الكافر.

وقد اتفق الفقهاء على أن المرتد لا يرث أحداً (السرخسي، المبسوط، 30/30، المرغيناني، الهداية، 6/2، ابن عبد البر، التمهيد، 164/9-165، الشريبي، مغني المحتاج، 25/3، ابن قدامة، المغني، 248/6)، لكنهم اختلفوا في مصير تركته ومن يرثها على النحو الآتي:

القول الأول: تركة المرتد كلها فيء للمسلمين، فلا يرث أحد المرتد، سواء اكتسب ماله حال إسلامه أو حال رده، وهو قول المالكية والشافعية ورواية عن أحمد والظاهرية. (ابن عبد البر، التمهيد، 320/5، 167/9، ابن أنس، المدونة، 389/8، الشريبي، مغني المحتاج، 25/3، النووي، روضة الطالبين، 30/6، ابن قدامة، المغني، 250/6، ابن حزم، المحلى، 304/9).

قال النووي: (لا يرث المرتد أحداً ولا يرثه أحد، وماله فيء سواء كسبه في الإسلام أو في الردة). (النووي، روضة الطالبين، 30/6).

واستدل هذا الفريق بما يلي:

- 1- أنّ المرتد كافر، والمسلم لا يرث الكافر لحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم). (سبق تخريجه)
- 2- أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى رجل عرس (أي تزوج) بامرأة أبيه أن يضرب عنقه ويخمس ماله. (البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، 208/8).
- وجه الدلالة: إنّ الرجل أصبح مرتدّاً لاستحلاله أمراً محظوراً فاستحققت القتل، وأصبح ماله فيئاً ولذلك أخذ منه الخمس. (ابن الهمام، شرح فتح القدير، 261/5).
- القول الثاني:** إن المسلم يرث موارثته المرتد، وهو قول الحنفية والرواية الثانية عن أحمد. (السرخسي، المبسوط، 30/30 و 100/10، المرغيناني، الهداية، 168/2، ابن قدامة، المغني، 250/6).

واستدلوا بما يلي:

- 1- توريث النبي - صلى الله عليه وسلم - تركة عبد الله بن أبي بن سلول رئيس المنافقين لورثته المسلمين، ثم إن قرابة المرتد أولى بإرثه لأنهم جمعوا بين سببي القرابة والإسلام. (السرخسي، المبسوط، 100/10، ابن عبد البر، التمهيد، 165/9).
- 2- قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (الأنفال: 76).

- 3- ما نسب إلى أبي بكر وعلي بن أبي طالب وغيرهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - أنهم كانوا يؤرثون المسلم من قريبه المرتد. (ابن قدامة، المغني، 250/6).
- لكنّ أبو حنيفة فرّق بين المال في حال اكتسابه قبل الردة أو بعدها، فقال: بتوريث ما كسبه المرتد قبل ارتداده، أما ما كسبه بعد ارتداده فهو فيء للمسلمين، أما الصحابان فلم يفرقا بين الحالين. (السرخسي، المبسوط، 31/30، المرغيناني، الهداية، 168/2).

الرأي الراجح:

بعد استعراض الأدلة أرى أن حجة القائلين بأن المسلم لا يرث المرتد أقوى، وحديث: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) صحيح وصريح في الدلالة على ذلك، والمرتد كافر بلا خلاف، والله أعلم.

الخلاصة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، فهذا ما تيسر جمعه في هذا البحث فإن يكن صواب فمن الله وإن يكن فيه خطأ فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله وأتوب إليه، وفي الختام هذه جملة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها ضمن ثنايا هذا البحث.

النتائج

1. أن أقوال الفقهاء قد اختلفت في أحكام مسائل هذا البحث وإن تفاوت هذا الاختلاف فهو في استحقاق النفقة ليس كما في صحة الوصية أو المنع من الميراث .
2. تجب نفقة الزوجة الكتابية على زوجها المسلم، ولكنّ الخلاف في وجوب النفقة على الزوجة في حالة ردة أحد الزوجين أو إسلام أحدهما دون الآخر.
3. اختلف الفقهاء في اشتراط اتحاد الدين للإنفاق على القريب، والراجح أنه لا يشترط اتحاد الدين في وجوب نفقة القريب على قريبه.
4. أجمع العلماء على عدم جواز إرث الكافر من المسلم بلا خلاف.
5. اختلف الفقهاء في إرث المسلم من الكافر على قولين والراجح أن المسلم لا يرث الكافر.
6. المرتد لا يرث أحداً باتفاق أهل العلم، لكنّ الخلاف في مصير تركته إذا مات، والراجح أن تركة المرتد كلها فيء للمسلمين، فلا يرث أحد المرتد

توصيات

- 1- أوصي بإعطاء مزيد من العناية والاهتمام لمواجهة هذه التحديات .
- 2- ضرورة تفعيل متابعة الهيئات الأوقاف ودار الإفتاء والمؤسسات الإسلامية المختصة لمستجدات المسائل الفقهية في مجتمع الإسلامي .
- 3- كم أوصي طلبة العلم والباحثين بعمل المزيد من الدراسات والأبحاث في جميع المجالات الإسلامية عامة، ومجال الأحوال الشخصية خاصة، نظراً لأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع، وذلك ضمن إطار خاص وبميزان يحقق مقاصد الشريعة.

المصادر و المراجع

1. القرآن الكريم
2. الجصاص ، أحمد بن علي الرازي : أحكام القرآن ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، 1405 هـ ، تحقيق مُجَد الصادق قمحاوي .
3. الرازي ، مُجَد الرازي فخر الدين : تفسير الفخر الرازي ، بيروت : دار الفكر 1415 – 1995 م .
4. القرطبي ، مُجَد بن أحمد الأنصاري : الجامع لأحكام القرآن . ط2 . القاهرة : دار الشعب ، 1372 هـ .
5. الألباني ، مُجَد ناصر الدين : إرواء الغليل ، ط2 ، بيروت : المكتب الإسلامي ، 1405 هـ-1985 م .

6. السلسلة الصحيحة ، الرياض : مكتبة المعارف .
7. السلسلة الضعيفة ، الرياض : مكتبة المعارف .
8. صحيح سنن أبي داود ، ط1 ، بيروت : المكتب الإسلامي 1989م .
9. صحيح سنن ابن ماجة ، ط3 ، الرياض : مكتبة التربية العربي لدول الخليج 1408 هـ 1988م .
10. صحيح سنن ابن ماجة، ط3، بيروت:المكتب الاسلامي 1408 هـ .
11. البيهقي ، احمد بن الحسين : سنن البيهقي الكبرى ، مكة المكرمة : مكتبة دار الباز ، 1414هـ-1994م .
12. الترمذي ، مُجَّد بن عيسى : سنن الترمذي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .
13. ابن حجر، احمد بن علي: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، بيروت : دار المعرفة ، 1379هـ .
14. الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن: سنن الدارمي، بيروت : دار الكتاب العربي، ط 1، 1407هـ.
15. أبو داود ، سليمان بن الأشعث : سنن أبي داود . دار الفكر .
16. ابن أبي شيبة ، عبد الله بن مُجَّد : مصنف بن أبي شيبة ، ط1 . الرياض : مكتبة الرشد ، 1409هـ ، تحقيق كمال يوسف الحوت .
17. ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ، المغرب : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية 1387 هـ .
18. المباركفوري ، مُجَّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم : تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، بيروت : دار الكتب العلمية .
19. مسلم ، مسلم بن حجاج : صحيح مسلم ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .
20. النسائي ، أحمد بن شعيب : السنن الكبرى ، ط1 . بيروت : دار الكتب العلمية
- 1411هـ-1991م تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري والسيد كسروي حسن .
21. النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف النووي : صحيح مسلم بشرح النووي ، ط2 ، بيروت: دار إحياء التراث العربي 1392هـ .
22. النيسابوري ، مُجَّد بن عبد الله الحاكم : المستدرک علی الصحیحین ، ط1 .بيروت : دار الكتب العلمية 1411هـ-1990م .
23. السرخسي ، مُجَّد بن أحمد بن أبي سهل : المبسوط ، بيروت : دار المعرفة 1406هـ 1986م .
24. الشيباني ، مُجَّد بن الحسن : شرح كتاب السير الكبير ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، مطبعة شركة الإعلانات الشرفية 1971م .
25. ابن عابدين ، مُجَّد أمين بن عمر : حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ط2، بيروت : دار الفكر 1386هـ .
26. الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن سُعود : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ط2 . بيروت : دار الكتاب

العربي 1982 م .

27. المرغيناني ، علي بن أبي بكر : الهداية شرح بداية المبتدي ، بيروت : المكتبة الإسلامية
28. بداية المبتدي، ط1 . القاهرة: مطبعة مُجَّد علي صبيح 1355 هـ .
29. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، بيروت : دار المعرفة .
30. ابن الهمام السيواسي، كمال الدين بن عبد الواحد : شرح فتح القدير وبهامشه شرح العناية على الهداية لمحمد البابرتي، ط1 . المطبعة الكبرى الأميرية 1315 هـ . شرح فتح القدير، ط2، بيروت: دار الفكر .
31. ابن أنس ، مالك : المدونة الكبرى ، بيروت : دار صادر .
32. موطأ مالك، دار إحياء التراث العربي بمصر تحقيق مُجَّد فؤاد عبد الباقي .
33. الآبي ، صالح عبد السميع : الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، بيروت : المكتبة الثقافية.
34. ابن جزى ، مُجَّد بن أحمد ، القوانين الفقهية ، بيروت: دار الكتب العلمية .
35. الخطاب ، أبو عبد الله مُجَّد : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ط2 ، بيروت: دار الفكر ، 1398 هـ .
36. الدردير ، أبو البركات أحمد بن مُجَّد : الشرح الكبير ، بيروت : دار الفكر .
37. الشرح الصغير على أقرب المسالك إلمذهب الإمام مالك وبهامشه حاشية الشيخ أحمد بن مُجَّد الصاوي ، دار المعارف بمصر .
38. الدسوقي، مُجَّد بن أحمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت: دار الفكر.
39. الزرقاني ، عبد الباقي : شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية 1411 هـ.
40. العبدري(المواق)، مُجَّد بن يوسف : التاج والإكليل لمختصر خليل ، ط2 ، بيروت : دار الفكر 1398 هـ .
41. العدوي ، علي : حاشية العدوي على شرح الخرشبي ، بيروت : دار الفكر 1412 هـ .
42. النفراوي ، أحمد بن غنيم : الفواكه الدواني ، بيروت : دار الفكر .
43. الشافعي، مُجَّد بن إدريس : الأم ، ط2 ، بيروت : دار المعرفة 1393 هـ – 1973 م.
44. الشربيني ، مُجَّد بن أحمد : الإقناع في ألفاظ أبي شجاع ، بيروت : دار الفكر 1415 هـ تحقيق مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر .
45. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، بيروت : دار الفكر .
46. الشرواني ، عبد الحميد : حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، بيروت: دار الفكر .
47. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف : المهذب ، بيروت : دار الفكر .
48. الغزالي ، أبو حامد مُجَّد بن مُجَّد بن الوسيطفي المذهب، ط1 ، القاهرة : دار السلام 1417 هـ .
49. النووي ، يحيى بن شرف : روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط2 ، بيروت : المكتب الإسلامي 1405 هـ .

50. المجموع شرح المهذب ، ط1 ، بيروت : دار الفكر 1417هـ- 1996م .
51. منهاج الطالبين ، بيروت : دار المعرفة .
52. ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله : عمدة الفقه ، الطائف : مكتبة الطرفين .
53. الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، ط5 ، بيروت : المكتب الإسلامي 1408هـ- ، 1988م تحقيق زهير الشاويش.
54. المغني ، ط1 ، بيروت : دار الفكر 1409هـ .
55. ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر : أعلام الموقعين عن رب العالمين ، بيروت : دار الجيل 1973م .
56. أحكام أهل الذمة ، ط2 ، بيروت: دار العلم للملايين 1401هـ-1981م تحقيق صبحي الصالح .
57. ابن مفلح ، برهان الدين بن محمد : المبدع شرح المقنع ، بيروت : المكتب الإسلامي 1400هـ .
58. ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد : المحلى ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة .
59. الجرجاني ، علي بن محمد : التعريفات ، ط1 ، بيروت: دار الكتاب العربي 1405هـ تحقيق إبراهيم الأبياري.
60. الرافعي ، أحمد بن محمد بن علي : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، ط6 ، القاهرة : المطبعة الأميرية 1925 م .
61. القونوي، قاسم بن عبد الله: أنيس الفقهاء ، ط1. جدة: دار الوفاء 1406هـ تحقيق أحمد الكبيسي.
62. المطرزي، ناصر بن عبد السيد أبو المكارم: المغرب، دار الكتاب العربي.
63. السرطاوي، محمود: شرح قانون الأحوال الشخصية، ط1. عمان: دار الفكر، 1407هـ- 1997م. ط1. عمان: دار العدوي 1402هـ- 1981م